عجاقة يفنّد مشاريع «سيدر» بأرقامها وإيجابياتها: ضخّ ٢٣ مليار دولار في الاقتصاد سيدفع بالنمو عالياً

كتب المحرّر الاقتصادي:

يأخذ مؤتمر «سيدر» بشقيّه الاستثماري والإصلاحي حيّزاً كبيراً في العمل والخطاب السياسي الحالي في لبنان. وإذا كانت الآمال مُعلّقة على مدى نجاح الحكومة في إصلاحاتها، يبقى السؤال عمّا يشمله «سيدر» من استثمارات وإصلاحات، وما هي قدرة الحكومة على القيام بها.

الخبير الاقتصادي البروفسور جاسم عجاقة قال لـ«الشرق»: يمكن تصنيف مؤتمر «سيدر» على أساس انه مؤتمر دولي لدعم النهوض الاقتصادي اللبناني، حيث تعهّدت فيه الحكومة القيام بعدد من الإصلاحات مقابل دعم المجتمع الدولي لمشاريع استثمارية (بنى تحتية في الدرجة الأولى) عبر تمويل هذه الأخيرة.

وذكّر بأن في نيسان العام ٢٠١٧ وخلال مؤتمر الدعم للنازحين السوريين في بروكسل، قدّمت الحكومة اللبنانية نسخة عن رؤيتها لتحقيق الثبات الاقتصادي والمالي في لبنان، لتخفيف وطأة التداعيات السلبية للنزوح السوري الضاغط. هذه الرؤية تمحورت حول خلق فرص عمل، استعادة النمو الاقتصادي، ووضع الأسس لنمو مُستدام على الأمد البعيد. من هذا المُنطلق حضرت الحكومة ما يُسمّى بـ«برنامج الإنفاق الاستثماري» أوCapital Investment Program الذي اعتُمِد كأساس لمؤتمر «سيدر ١».

ولفت إلى أن «رؤية الحكومة بحسب المُستند المتوافر على الموقع الإلكتروني للحكومة اللبنانية، مبني على أربعة محاور: أولاً- زيادة ملحوظة لمستوى الاستثمار العام على المدى القصير، وذلك عبر تنفيذ مشاريع إستثمارية ممولة من قروض أجنبية، بهدف خلق فرص عمل بشكل سريع. وتمّ إعتماد الإستثمارات في البنى التحتية بهدف «إرساء الأساس للنمو على المدى الطويل» مما يُقلّل الفجوة بين الحاجة والمعروض من بنى تحتية.

ثانيًا- تأمين إستقرار إقتصادي ومالي عبر إجراءات ضريبية، مما سيسمح بتنفيذ الإنفاق العام المنشود، مع الحفاظ على إطار اقتصادي كلي قابل للتطبيق وسيناريو دين عام مقبول.

عجاقة

ثالثاً - القيام بإصلاحات في مختلف القطاعات بهدف ضمان الإستثمارات في البنى التحتية، وإصلاحات هيكلية شاملة عابرة للقطاعات بهدف ضمان الحوكمة الرشيدة والإستفادة من قدرات القطاع الخاص لتحقيق نمو إقتصادي مُستدام. وتشمل الإصلاحات بحسب المُستند الرسمي: محاربة الفساد، إصلاحات ضريبية، تحديث وهيكلة القطاع العام، تحديث الجمارك، إصلاحات في الأسواق المالية، وخلق المناخ الملائم لنهوض القطاع الخاص.

رابعاً - وضع استراتيجية لتنويع القطاعات الإنتاجية والخدماتية في لبنان وتعزيز قدرة لبنان على التصدير، مدعومة ببيئة أعمال تمكينية من خلال تحرير إستثمارات القطاع الخاص من العقبات وخلق إطار إقتصادي ومالي ثابت».

أضاف: خلال مؤتمر «سيدر» تمّ تقديم ورقة عمل لتنفيذ رؤية الحكومة الإصلاحية - الإستثمارية، والتي على أساسها حصد لبنان وعوداً بتمويل المشاريع المطروحة، شرط تقديم ملف جدوى إقتصادية لكل مشروع تنوي الحكومة القيام به. واللقاء الأول الذي عقده رئيس الحكومة مع المموّلين في السراي الحكومي منذ أسبوعين، كان هدفه في الدرجة الأولى تحديد الأولويات بين هذه المشاريع وتنسيق التمويل.

وأشار إلى أن المشاريع المنصوص عنها في الورقة التي قدّمتها الحكومة اللبنانية في مؤتمر «سيدر» هي مشاريع بنى تحتية تنقسم على النحو التالي:

أولًا- النقل، ويتضمن مطار رفيق الحريري الدولي، الطرقات في لبنان، نظام باصات سريع في بيروت، مرفأ جونية، مطار رينه معوض، سكة الحديد في طرابلس، طريق يلف مدينة صيدا، وتوسيع مرفأ صيدا. وتمّ تقسيم هذه المشاريع (٢٤ مشروعاً) على ثلاث مراحل لمبلغ إجمالي ٦,٩ مليارات دولار أميركي إضافة إلى إستملاكات بقيمة ١,٩ مليار دولار أميركي. وقدّرت الحكومة عدد الوظائف التي ستؤمّنها هذه المشاريع بـ٤٩ مليون يوم عمل، أي ما يوازي ١٩٥٠٠ وظيفة على مدى ١٠ سنوات (عادة مُعدّل عمل الشخص السنوي ٢٥٢ نهاراً في السنة).

ثانيًا- المياه والري، ويتضمّن إنشاء سد البارد في عكّار، وبناء شبكات الري وإمدادات المياه بالقرب من النبطية، مع ترك الباب مفتوحاً لمشاريع أخرى. وبلغت قيمة المشاريع في هذا المحور ٤,٣ مليارات د.أ، واستملاكات بقيمة ٥٩٥ مليون د.أ. وتمّ تقدير عدد الوظائف بـ ٤٠ مليون يوم عمل، أي ما يوازي ١٥٨٠٠ وظيفة على مدى ١٠ سنوات.

ثالثاً- الصرف الصحّي، ويتضمّن تحديث محطة معالجة مياه الصرف في الدورة، بناء محطات معالجة وشبكات جمع حول عاليه، وبناء محطات وشبكات معالجة مياه الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد، مُقسّمة على ثلاث مراحل، والقيمة الاجمالية ٢,٦ مليار د.أ، وإستملاكات بقيمة ٥٧ مليون د.أ. وتمّ تقدير عدد الوظائف الناتجة من هذا المحور بـ٤٥ مليون يوم عمل أي ما يوازي ١٧٨٥٠ وظيفة على مدى ١٠ سنوات.

رابعاً - الكهرباء، وتتضمّن بناء معمل في سلعاتا (٥٠٠ ميغاوات) والزهراني (٥٠٠ ميغاوات) بالإضافة إلى شبكة أنابيب غاز، قيمة إجمالية ٥,٦ مليارات دولار أميركي مع تقدير لعدد الوظائف بـ٢٨,٨ مليون يوم عمل أي ما يوازي ١١٤٠٠ وظيفة على مدى ١٠ سنوات.

خامساً - الاتصالات، وتتضمّن خلق منصة cloud وطنية وترقية شبكة الإتصالات إلى تقنية الـ 5G. وتبلغ كلفة المشاريع الثمانية في هذا المحور ٧٠٠ مليون دولار أميركي لـ٧٠٠ شخص- شهر.

سادساً - النفايات الصلبة، حيث لم تُحدّد المشاريع مع رصد ١,٤ مليار دولار أميركي لهذه المشاريع ومن دون تحديد عدد الوظائف المستحدثة.

سابعًا - مشاريع بنى تحتية للقطاعات الثقافية والسياحية والصناعية وتتضمّن السينما، الفنون، المكتبات العامة، المؤسسات التعليمية، المواقع الأثرية، المباني التراثية، القطاع الصناعي، ومنطقة طرابلس الاقتصادية الخاصة. وتبلغ قيمة المشاريع ١,١٦ مليار دولار أميركي.

وتابع: ينقسم تمويل هذه المشاريع بحسب خطّة عمل الحكومة إلى ثلاث فئات: المقرضون (٥٨٪)، القطاع الخاص (٢٩٪)، والحكومة اللبنانية (١٣٪). وبما أنّ نسبة الهبات لا تتعدّى الـ٥٠٠ مليون دولار أميركي، يُمكن القول إنّ هناك فئتين: الحكومة مع ٦١٪ والقطاع الخاص مع ٣٩٪. والجدير ذكره أنّ عدد فرص العمل الوارد أعلاه يتضمّن عدد فرص العمل المباشرة في المشاريع ولا يتضمّن فرص العمل في القطاعات الداعمة، والتي من المفترض أن تكون بنسبة ١ إلى ٤ (في حال كانت هناك أولوية للشركات اللبنانية».

وخلص عجاقة إلى القول: إن ضخّ ٢٣ مليار دولار أميركي (كلفة كل المشاريع الواردة في برنامج الإنفاق الإستثماري) في الاقتصاد اللبناني سيدفع بالنمو إلى مستويات عالية، مع العلم أن من شبه المُستحيل أن يتحمّل الإقتصاد أكثر من مليار إلى مليار ونصف دولار أميركي سنويًا، تحت طائلة إرتفاع التضخمّ. لكن هذه المشاريع الآنفة الذكر تبقى رهينة الإصلاحات التي قيّدت الحكومة اللبنانية نفسها بها في مؤتمر «سيدر»، وتبقى الأنظار مُسلّطة على موازنة العام ٢٠١٩ لمعرفة الخطّة الفعلية للحكومة اللبنانية، وإذا ما كانت متجانسة مع مشاريع وإصلاحات «سيدر».

ابو فاعور: اذا لم ننجح في حماية الصناعة سنلجأ لسلاح اعادة النظر في المواصفات

شدد وزير الصناعة وائل ابو فاعور في لقاء خاص نظمته الجامعة الحديثة للادارة والعلوم بعنوان «الشراكة بين التعليم العالي والصناعة وقطاع الأعمال»، في حرم الجامعة - فرع راشيا، على أن «القطاع الصناعي في لبنان هو معجزة بحد ذاته وهو يشكل ١٠ في المئة من الناتج القومي»، آسفا لكون هناك «عقل اقتصادي يحكم البلد منذ سنوات بعيدة، ينظر باستخفاف للقطاعات الانتاجية». وقال: »بحسب ارقام وزارة الصناعة استوردنا حتى آخر ٢٠١٨ ما يقارب ٢٠ مليار دولار، وصدرنا أقل من ٣ مليار ما يعني ان العجز يقارب ١٧ مليار دولار، فكيف يمكن لبلد ان يعيش هكذا؟ هناك حد ادنى من التوازن في القطاعات الاقتصادية يجب ان ينشأ ولا اخفي بان هناك ممانعة اقتصادية لدى بعض العقل الاقتصادي اللبناني المقيم، لماذا الزراعة والصناعة؟»

وأكد ان «لدى الحزب التقدمي الاشتراكي مقاربة مختلفة، فلم يتول هذه الحقيبة وحتى الزراعة الا لتحويلها الى قضية تقوم على فكرة الانتاجية التي ترتقي الى مستوى القضية، ورغم الممانعة والجدل الذي نشأ في مجلس الوزراء لن نتراجع في هذه المعركة».

أضاف: «مسألة الحماية ستأخذ وقتا من الجدل والنقاش ولكن سننجح بها، وان لم ننجح في مجلس الوزراء فلدينا سلاح سنستخدمه في المواجهة وهو سلاح المعايير والمواصفات وسلاح البحوث، وكما هناك دول تتحدث عن المواصفات، لنا نحن ايضا الحق باعادة النظر بالمواصفات».

من جهته لفت النائب محمد القرعاوي الى ان «الفساد هو نقيض الإصلاح ويكرس سوء المعاملة وانهيار الأخلاق، سواء في مجال المال العام أو النفوذ أو التعيينات الإدارية والأمنية وتعيينات الفئات الاولى، والفساد الحقيقي هو بعدم تطبيق القوانين في جميع مفاصل الدولة».

وشرح الدكتور حاتم علامة «أبرز المحطات المضيئة في مسيرة الجامعة ودورها في رفد الطلاب بالعلم والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة التي تتلاءم مع سوق العمل ومع الحداثة والمعاصرة وتفتح الافاق امامهم للثقافة والتحليق في الاختصاصات التي باتت حاجة ملحة في حياتنا المعاصرة»،

أما رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل فتحدث عن «أهمية دعم القطاعات الانتاجية اللبنانية والقدرات اللبنانية». واستعرض «المشكلات التي تواجه القطاعات الصناعية من خلال الإغراق والمنافسة»، واضعا «آلية علمية لتشجيع حماية الصناعة الوطنية»، معربا عن «تفاؤل القطاع الصناعي بتولي الوزير ابو فاعور هذه الوزارة التي يجب ان تكون عماد الاقتصاد اللبناني ودعامته الأساسية».

من جهتها استعرضت مديرة الفرع السادس في كلية ادارة الأعمال في الجامعة اللبنانية ليلى تنوري تجربة التعليم العالي «الذي يقدم الابحاث والمعرفة ودراسة الواقع الاقتصادي وبالتالي خلق خدمات ومنتجات جديدة».

اما مدير غرفة الصناعة والتجارة والزراعة في زحلة، يوسف ابو جحا فشدد على «الدور الريادي الذي يجب ان تلعبه القطاعات الصناعية في تنمية الاقتصاد الوطني».

سعد مناشدا لوضع تراخيص تشحيل الأشجار قيد التنفيذ تحديث

ثمن عضو «تكتل الجمهورية القوية» النائب فادي سعد، في بيان «قرار وزير الزراعة حسن اللقيس، منع تراخيص تشحيل وتشذيب الأشجار الحرجية، في منطقة البترون، من أجل حماية ممتلكات المواطنين من التعديات، عن طريق استغلال تراخيص في عقارات مجاورة».

وناشد الوزير اللقيس «العودة عن القرار، وإعادة وضع التراخيص قيد التنفيذ، إنما بشروط قاسية، تحترم حدودا محددة، وتلتزم مستندات واضحة ورسمية، وتحت إشراف ومراقبة مباشرة، من مراقبي وزارة الزراعة، وذلك منعا لأي استغلال لمصالح خاصة، أو التلطي بغطاء سياسي».

وقال: «لطالما حذرنا، واليوم نكرر القول، إن أيام استغلال القانون لمخالفته، قد ولت، وما شهدناه في هذا المجال في منطقة البترون، لا يلتقي مع الإصلاح البيئي، الذي رفع عنوانا، وتسلح به البعض، خلال مخاض تشكيل الحكومة الجديدة، وليعلم الجميع أننا مع أي مشاريع تنموية وتجميلية، ويدنا ممدودة للجميع، ولكننا لن نسمح باستغلال القانون لمخالفته، وسنقف سدا منيعا، في وجه كل محاولات استباحة ممتلكات المواطنين، عن طريق التلاعب بالقوانين».

أضاف: «لطالما تغنينا بطبيعتنا البترونية، وحملنا لواء البيئة والمحافظة عليها، لا سيما وأن منطقتنا، لا تزال بكرا، ولم تشهد أي تشوه في جبالها وأحراجها، رغم كل الظروف والأحداث التي عاشتها».

وختم «بيئتنا ثروتنا، وطبيعتنا وأحراجنا كنز، لن نتهاون بمد أي يد عليها، وسنبقى حراس تراثنا وحضارتنا، ونطمئن كل مواطن بتروني، بأننا سنبقى بالمرصاد لأي عملية تعد على حقه وممتلكاته، من أي جهة كانت وتحت أي عنوان».